

ملخص التقرير الاقتصادي والمالي المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2026

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2026 في ظرفية عالمية يطبعها تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وتصاعد حدة التوترات التجارية والجيوسياسية وعدم اليقين وتفكك سلاسل القيمة العالمية، وكذا التحديات البنوية المرتبطة بالتغيرات المناخية وتسارع وتيرة الرقمنة.

وعلى الصعيد الوطني، تندرج سنة 2026 في سياق استمرار دينامية الإصلاحات وتنفيذ الأوراش الاستراتيجية التي تم إطلاقها خلال السنوات الأخيرة. فرغم التحديات المرتبطة بالعوامل المناخية وحالة عدم اليقين على الصعيد الدولي، فقد أبان الاقتصاد الوطني عن قدرته على الصمود، متجها نحو مسار جديد للنمو، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام 4,8% سنة 2025، مقابل 3,8% سنة 2024. وتعتبر هذه الدينامية انعكاسا للإصلاحات القطاعية والسياسات العمومية التي تبرز قوة عدة قطاعات استراتيجية ومساهمتها في تعزيز تنويع الاقتصاد الوطني. ويستفيد هذا الأداء أيضا من الجهود المتواصلة في مجال الاستثمار العمومي، والتي تجسد الرغبة في تسريع التحول الهيكلي، وتحديث البنيات التحتية، وإنجاح أوراش الانتقال الطاقوي والرقمي، تحضيرا للاستحقاقات الدولية الكبرى المقبلة، وعلى رأسها تنظيم فعاليات كأس العالم لسنة 2030.

وأخذا بعين الاعتبار لهذا السياق، يتناول المحور الأول من التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2026 تحليلا مستفيضا لتطورات الاقتصاد العالمي واستشرافا لأفاقه المستقبلية. فيما يستعرض المحور الثاني السياق الماكرو-اقتصادي الوطني، مع التركيز على العوامل الكامنة وراء صموده والدينامية التي تطبع الظرفية الاقتصادية الحالية. أما المحور الثالث، فيعتمد مقاربة استشرافية حول استدامة المالية العمومية والمسار الميزانياتي في أفق سنة 2026، في ارتباط وثيق مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤطر السياسات العمومية بالمملكة.

1. اقتصاد عالمي موسوم بحدة عدم اليقين

في سياق عالمي يطبعه عدم اليقين مع تفكك واضطراب متسارع للديناميات الاقتصادية العالمية، يُتوقع أن يتباطأ معدل النمو الاقتصادي العالمي، لينتقل من 3,3% سنة 2024 إلى 3,2% سنة 2025 و3,1% سنة 2026، حسب التوقعات الأخيرة لصندوق النقد الدولي، وهو أدنى مستوى يُسجل منذ الأزمة الصحية.

ويُرتقب أن يتباطأ معدل النمو في **الولايات المتحدة الأمريكية** إلى 2% سنة 2025، بعد انتعاش قوي بلغ 2,8% سنة 2024. ويعزى هذا التراجع إلى تباطؤ استهلاك الأسر وضعف استثمارات القطاع الخاص. وفي سنة 2026، يُتوقع تسجيل انتعاش طفيف للنمو (+2,1%)، مدعوما بتخفيف تدريجي للأوضاع المالية وتراجع معدلات التضخم.

وفي منطقة الأورو، يُتوقع تسجيل نمو بنسبة 1,2% سنة 2025 و1,1% سنة 2026، مقابل 0,9% سنة 2024. وتعزى هذه الدينامية إلى التيسير المالي في ألمانيا، وزيادة الإنفاق العسكري في المنطقة، وتراجع التضخم، وخفض أسعار الفائدة من طرف البنك المركزي الأوروبي، فضلا عن مرونة نسبية في سوق

الشغل. ويُرتقب أن يتجه **الاقتصاد الألماني** نحو التعافي سنة 2025 (+0,2%)، وذلك بعد سنتين من الركود، قبل أن يتسارع سنة 2026 (+0,9%). أما في **فرنسا**، فمن المرتقب أن يتباطأ النمو سنة 2025 (+0,7%) بفعل إجراءات التحكم في الميزانية، على أن يتعافى سنة 2026 (+0,9%). وسيظل النمو في **إيطاليا** مقيدا بضعف الطلب الداخلي (+0,5% سنة 2025 و+0,8% سنة 2026)، بينما سيواصل النشاط الاقتصادي أداءه الجيد في **إسبانيا** (+2,9% سنة 2025 و+2,0% سنة 2026) مدعوما بسوق شغل نشيط وقطاع سياحي قوي.

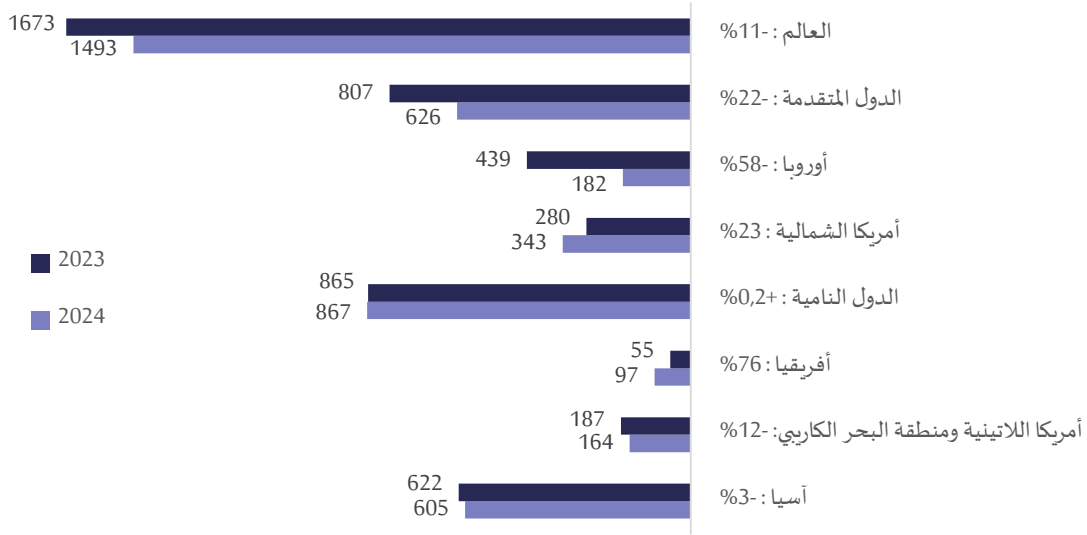
أما في **الاقتصادات الناشئة والنامية**، فيتوقع أن يتباطأ معدل النمو لكنه سيظل صامدا (4,2% سنة 2025 و4,0% سنة 2026 مقابل 4,3% سنة 2024)، مدعوما بعوامل ديموغرافية إيجابية وأسس ماكرو اقتصادية متينة. ففي **الصين**، يُتوقع أن يستمر تباطؤ النمو، ليتراجع من 5% سنة 2024 إلى 4,8% سنة 2025 ثم إلى 4,2% سنة 2026 نتيجة القيود التجارية والظرية العالمية غير المستقرة التي تضغط على الصادرات والاستثمار الصناعي. وفي **الهند**، يحقق الاقتصاد أداءً قوياً، مع تسجيل معدل نمو بلغ 6,5% سنة 2024، وتوقعات تصل إلى 6,6% سنة 2025 و6,2% سنة 2026، مدعوماً بدينامية الاستهلاك، وتراجع التضخم، وفعالية تدابير الدعم. وفي **البرازيل**، يُتوقع أن يتراجع معدل النمو إلى 2,4% سنة 2025 ثم إلى 1,9% سنة 2026، بعد انتعاش اقتصادي قوي بلغ 3,4% سنة 2024، وذلك بفعل تشديد السياسة النقدية والمالية علاوة عن الصدمات الخارجية.

وفي منطقة **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، يتوقع تعزيز معدل النمو لينتقل من 2,1% سنة 2024 إلى 3,3% سنة 2025 و3,7% سنة 2026.

وفي **إفريقيا جنوب الصحراء**، يُتوقع صمود معدل النمو عند 4,1% سنة 2025 ليتعزز ببلوغه 4,4% سنة 2026، بعدما حقق 4,1% سنة 2024.

وبالنسبة **للأسعار العالمية للمواد الأولية**، فقد ظلت معتدلة خلال سنة 2025، نتيجة وفرة العرض وضعف الطلب العالمي. ومع ذلك، تظل أسعار بعض المنتجات، خصوصا الطاقية والزراعية، متقلبة نتيجة حالات عدم اليقين الجيوسياسي والمناخي. وقد ساهمت هذه التغيرات في الأسعار، إلى جانب عودة سلاسل التوريد إلى طبيعتها والتأثير المتأخر للتشديد النقدي، بشكل كبير في استمرار انخفاض معدل التضخم خلال سنة 2025. ففي مجموعة العشرين، يُتوقع أن يسجل معدل التضخم 3,6% سنة 2025 و3,2% سنة 2026. أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فتتوقع أن يبلغ هذا المعدل 4,2% في 2025 و3,2% في 2026. وفيما يتعلق **بالتجارة الدولية**، فقد ارتفع حجم التجارة العالمية للبضائع خلال سنة 2024 بنسبة 2,8% من حيث الحجم و2,2% من حيث القيمة، بعد انكماش بنسبة 0,9% و4,7% على التوالي خلال سنة 2023، حسب منظمة التجارة العالمية. ويُرتقب أن تنمو التجارة العالمية للسلع بنسبة 2,4% برسم سنة 2025، حسب آخر توقعات نفس المنظمة.

وبالنسبة **للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر** فقد انخفضت بنسبة 11% سنة 2024، وفق آخر تقرير حول الاستثمار الأجنبي في العالم، لسنة 2025، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مواصلةً بذلك منحها التنازلي للسنة الثانية على التوالي. ويعزى هذا التراجع أساسا إلى تقلص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 22%، من بينها انخفاض حاد بلغ 58% في أوروبا. في حين، سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا ارتفاعا مهما بنسبة 75%، مدعومة بشكل رئيسي بالاتفاقيات الدولية لتمويل مشاريع التنمية الحضرية في رأس الحكمة بمصر. ودون احتساب هذا المشروع الاستثنائي، فقد ارتفعت التدفقات بنسبة 12%، لتصل إلى حوالي 62 مليار دولار، أي 4% من التدفقات العالمية. وخلال الربع الأول من سنة 2025، بلغت التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة 408 مليار دولار، أي بانخفاض قدره 15% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024.



المصدر : معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مبيان 1: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2024 على المستوى العالمي وحسب المناطق (بمليار دولار)

2. دينامية متواصلة للاقتصاد الوطني في سياق عالمي مضطرب

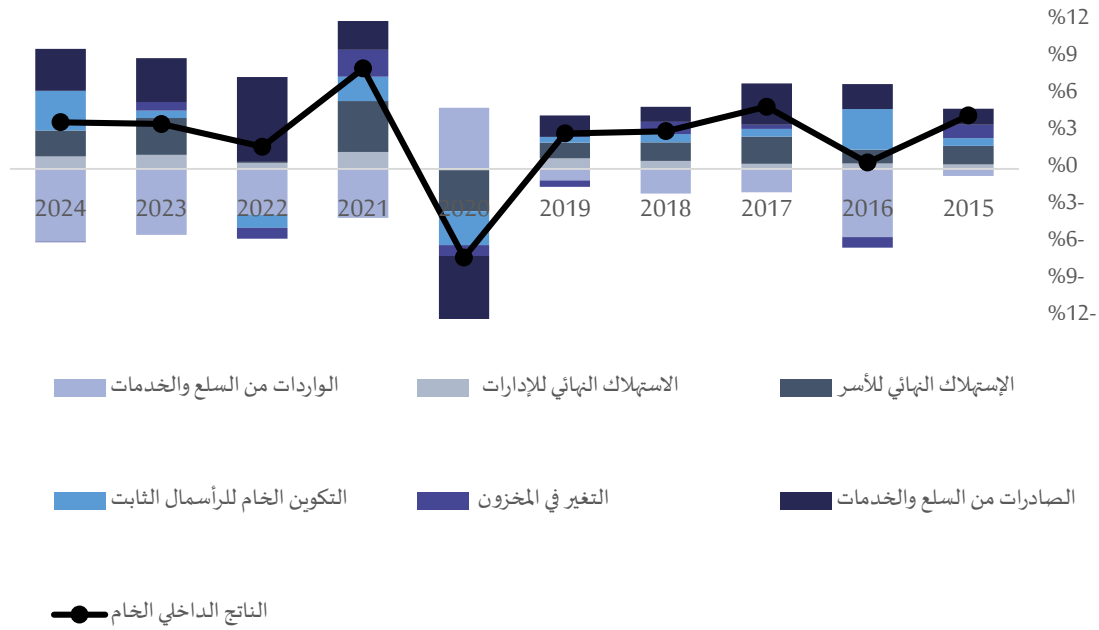
على الرغم من السياق العالمي الذي يتسم باستمرار التوترات الجيوسياسية والتجارية، إلى جانب التغيرات الجيواقتصادية العميقة، تمكن الاقتصاد المغربي من الحفاظ على دينامية إيجابية خلال السنوات الأخيرة.

1.1.2 دينامية اقتصادية مؤكدة في سنة 2024

واصل الاقتصاد الوطني، خلال سنة 2024، إثبات قدرته على الصمود في وجه الصدمات الداخلية والخارجية المتوالية، كما بينت ذلك الحسابات الوطنية التي أظهرت نموا للاقتصاد الوطني بنسبة 3,8%، بزيادة قدرها 0,1 نقطة مقارنة بسنة 2023.

ويعزى هذا التطور إلى تحسن دينامية الأنشطة غير الفلاحية (+4,5%) التي مكنت من تعويض الآثار السلبية الناجمة عن انكماش القيمة المضافة الفلاحية (-4,8%)، وذلك بالاعتماد على قطاعات هيكلية كالصناعة والسياحة والطاقة والبناء والأشغال العمومية والاتصالات.

ومن جانب الطلب، استمر المنحى الإيجابي للاستهلاك النهائي للأسر خلال سنة 2024 (بما في ذلك المؤسسات غير الربحية في خدمة الأسر)، مسجلا ارتفاعا بنسبة 3,4% بفضل رفع الأجور في القطاعين الخاص والعمومي، وإطلاق الدعم الاجتماعي المباشر، بالإضافة إلى استمرار ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. وبالنسبة للاستثمار، فقد استعاد دوره كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي خلال سنة 2024. وبدعم من القطاع العمومي، سجل إجمالي التكوين الخام للرأس المال الثابت تسارعا ملحوظا، حيث حقق نموا بنسبة 12,8% مقابل 2,3% سنة 2023 لترتفع مساهمته إلى 3,2 نقطة مئوية مقابل 0,6 نقطة سنة 2023، متجاوزة مساهمة الاستهلاك النهائي للأسر.

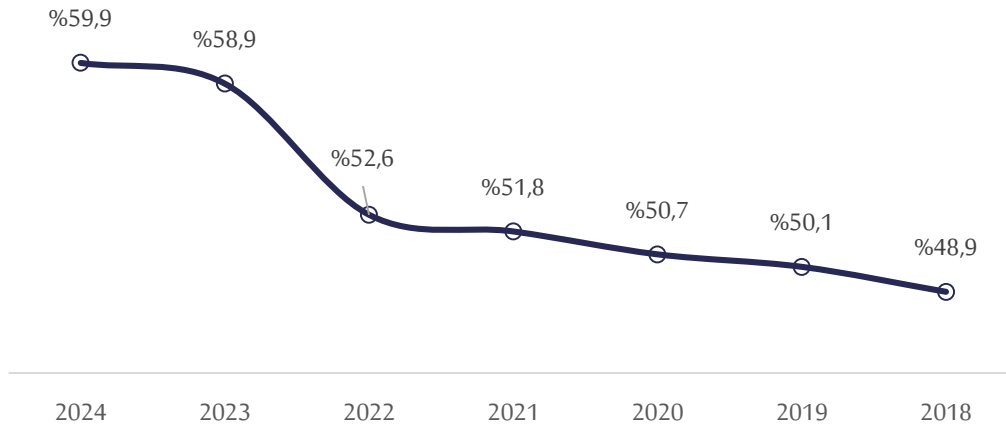


المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 2: مساهمة عناصر الطلب في النمو الاقتصادي

كما تميزت سنة 2024 بانخراط السلطات العمومية في دينامية التخفيف من الضغوط التضخمية. وهكذا، ساهمت الإجراءات التي اتخذها بنك المغرب في خفض سعر الفائدة الرئيسي مرتين (في يونيو وديجنبر) بمجموع 50 نقطة أساس ليصل إلى 2,50%، وكذا مواصلة تلبية جميع طلبات السيولة من البنوك، إلى جانب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم القدرة الشرائية للأسر، في خفض معدل التضخم بشكل ملحوظ. وقد بلغ هذا المعدل، الذي يتم قياسه باستعمال مؤشر أسعار الاستهلاك، 0,9% سنة 2024 بعد 6,1% سنة 2023 و6,6% سنة 2022.

على مستوى التشغيل، كان للانتعاش الاقتصادي الوطني انعكاسا إيجابيا على سوق الشغل، خلال سنة 2024، حيث تم إحداث 82.000 منصب شغل مقابل فقدان 157.000 منصب شغل سنة 2023 و24.000 منصب شغل سنة 2022. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع حجم الشغل المؤدى عنه بـ 179.000 منصب شغل، مقابل فقدان 97.000 منصب شغل غير مؤدى عنه. وبالتالي، ارتفع معدل الشغل المأجور ليصل إلى 59,9% سنة 2024 مقابل 48,9% سنة 2018 مما يدل على تحسن نوعي في مجال التشغيل.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 3 : تطور معدل الشغل المأجور (%)

كما انعكست دينامية الاقتصاد المغربي على المستوى الجهوي مع تطورات متباينة حسب الجهات. ومن خلال تحليل التوزيع الجهوي للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية ما بين 2013 و 2023، يتضح التحول التدريجي للبنية الاقتصادية للجهات، سواء من حيث مساهمتها في خلق الثروة الوطنية أو وتيرة النمو. وتتواصل هيمنة جهة الدار البيضاء- سطات بنسبة 32,4% من الناتج الداخلي الخام، رغم تراجعها بـ 0,5 نقطة مقارنة بسنة 2013. كما عززت جهة الرباط-سلا-القنيطرة مكانتها في المرتبة الثانية بحصة 15,8% من الناتج الداخلي الخام بفضل طابعها الإداري ومناطقها الصناعية الناشئة وجاذبيتها اللوجستية. من جهتها، واصلت جهة طنجة-تطوان-الحسيمة نموها القوي حيث انتقلت حصتها من 9,6% إلى 10,6% مدعومة بقطاع السيارات، واللوجستيك والبنيات التحتية للموانئ. وبالتالي، تركز هذه الجهات الثلاث ما يقرب من 58,7% من الثروة الوطنية.

كما سجلت الجهات الجنوبية تطورا ملحوظا مدعومة بالنموذج التنموي الخاص بها، حيث انتقلت حصة العيون-الساقية الحمراء في الناتج الداخلي الخام من 1,4% إلى 2% خلال عشر سنوات، بينما شهدت حصتا كلميم-واد نون والداخلة-وادي الذهب تطورا إيجابيا بفضل المشاريع المهيكلة في البنية التحتية والطاقت المتجددة والصيد البحري. في المقابل، سجلت بعض الجهات الأخرى تراجعا طفيفا في مساهمتها خصوصا جهة فاس-مكناس (من 9% إلى 8,4%) وجهة مراكش-آسفي (من 9% إلى 8,5%)، وجهة بني ملال-خنيفرة (من 6,7% إلى 5,4%).

وتترجم هذه التطورات إعادة توازن مجالي جزئي، كما تبرز الأثر الإيجابي للاستثمارات العمومية والخاصة في بعض الجهات. إلا أن تركيز أكثر من نصف الثروة الوطنية في ثلاث جهات فقط يؤكد استمرار الفوارق بين الجهات، مما يبرز ضرورة ترسيخ سياسات التنمية المجالية المتكاملة لتعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا.

2.2. استمرار دينامية النشاط الاقتصادي خلال سنة 2025

واصل النشاط الاقتصادي انتعاشه خلال سنة 2025، كما تؤكد الحسابات الفصلية الوطنية، حيث تسارع نمو الناتج الداخلي الخام بشكل ملحوظ خلال الفصل الثاني ليصل 5,5% بعد أن بلغ 4,8% في الفصل الأول، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو برسم النصف الأول من السنة إلى 5,2%. ويعزى هذا الزخم إلى قوة الطلب الداخلي والانتعاش الملحوظ للقطاعات الإنتاجية، في ظل سياق يتسم بتحكم جيد في معدلات التضخم.

في هذا الصدد، ارتفعت القيمة المضافة **للقطاع الفلاحي** بنسبة 4,6% في المتوسط عند نهاية النصف الأول من سنة 2025 مقابل انخفاض بنسبة 4,7% خلال السنة الماضية. ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه خلال السنة الجارية، في ظل سياق يتسم بتحقيق إنتاج حبوب يقدر بـ 43 مليون قنطار مقابل 31,2 مليون قنطار خلال الموسم الماضي.

كما شهدت القيمة المضافة **للقطاع الصناعي** نموا قويا بنسبة 6,9% خلال الفصل الثاني من سنة 2025، مقابل 2,6% خلال الفصل الثاني من سنة 2024. وتعزى هذه الدينامية إلى الأداء الإيجابي لفروع صناعية متعددة كصناعة معدات النقل (+18%)، وصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات (+7,1%)، وصناعة المواد الكيميائية (+8%). وقد تستمر هذه الدينامية في القطاع الصناعي، خلال سنة 2025، كما يتضح من خلال ارتفاع معدل استخدام الطاقة الإنتاجية (TUC)، خلال الشهرين الأولين من الفصل الثالث لسنة 2025، بمقدار 3,2 نقطة، مقارنة بزيادة طفيفة بلغت 0,6 نقطة في نفس الفترة من السنة الماضية.

كذلك تسارع نمو القيمة المضافة **للصناعات الاستخراجية** ليصل إلى +10,9% خلال الفصل الثاني من سنة 2025، مقابل زيادة بنسبة 6,7% خلال الفصل الأول من نفس السنة، ليسجل بذلك متوسط نمو قدره 8,8% عند نهاية النصف الأول من سنة 2025. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن إنتاج الفوسفات الصخري قد ارتفع بنسبة 15,1% عند نهاية النصف الأول من سنة 2025، مقابل ارتفاع بنسبة 31,9% خلال السنة الماضية. أما بالنسبة لمشتقات الفوسفات، فقد تحسن إنتاجها بنسبة 6,8% عند نهاية يونيو 2025، مقابل ارتفاع بنسبة 30,3% خلال السنة السابقة.

أما بالنسبة **لقطاع البناء والأشغال العمومية**، فقد تسارع نمو قيمته المضافة إلى +6,5% في المتوسط عند نهاية يونيو 2025، مقابل +3% خلال السنة الماضية. واستمرت هذه الدينامية خلال الفصل الثالث من سنة 2025، كما يدل على ذلك ارتفاع مبيعات الإسمنت، المؤشر الرئيسي لنشاط قطاع البناء والأشغال العمومية، بنسبة 12,1% مقابل زيادة بنسبة 15,4% خلال الفصل الثاني من نفس السنة.

كما حافظ **القطاع السياحي** على نموه التصاعدي خلال الفصل الثاني من سنة 2025، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 10,5% مقابل زيادة بنسبة 9,7% خلال الفصل الأول من سنة 2025 و9,4% خلال نفس الفصل من سنة 2024، أي بارتفاع بلغ 10,1% في المتوسط، عند نهاية يونيو 2025، مقابل زيادة بنسبة 6,3% عند نهاية يونيو 2024. وقد تعززت هذه الدينامية عند نهاية الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2025، مع استقبال حوالي 13,5 مليون شخص عند نهاية غشت 2025، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 15% بانحدار سنوي. وفيما يتعلق بمداخيل الأسفار، فقد ارتفعت عند نهاية الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2025 بنسبة 14,3%، مقابل +4,7% خلال السنة الماضية، لتبلغ 87,6 مليار درهم.

وبالنسبة **للطلب الداخلي**، يواصل استهلاك الأسر ديناميته، مدعوماً بالتدابير التي اتخذتها السلطات العمومية لدعم القدرة الشرائية، في سياق التحكم في معدل التضخم (1,1% عند نهاية غشت 2025). موازاة مع ذلك، يتعزز مجهود الاستثمار مدعوماً بالمشاريع الهيكلية الكبرى ونفقات التجهيز للميزانية العامة للدولة التي ارتفعت بنسبة 3,7% لتصل إلى 67,9 مليار درهم عند نهاية غشت 2025. وارتبطت هذه الدينامية أيضاً بالارتفاع المهم لعائدات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 43,4%، فضلاً عن ارتفاع واردات مواد التجهيز بنسبة 13% وقروض التجهيز بنسبة 21,5%.

وفيما يتعلق **بوضعية التشغيل**، فقد تمكن الاقتصاد الوطني من إحداث 5.000 منصب شغل عند نهاية الفصل الثاني من سنة 2025، بعد فقدان 82.000 منصب شغل خلال السنة الماضية. ويعزى هذا التحسن بشكل رئيسي إلى ارتفاع الشغل المؤدى عنه، بخلق 132.000 منصب شغل، معظمها بالوسط الحضري (+124.000). أما الشغل غير المؤدى عنه، فقد فقد 126.000 منصب شغل، منها 12.000 بالوسط الحضري و115.000 بالوسط القروي.

3. تعزيز استدامة المالية العمومية والاستقرار الماكرو-اقتصادي في ظل سياق دولي صعب

انخرط تدبير المالية العمومية بالمغرب، خلال الفترة 2021-2024، في مسار يهدف إلى التوفيق بين الإنعاش الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية والتوظيف الميزانياتي.

في هذا الصدد، يشير تحليل تطور **الموارد العمومية**، بين سنتي 2021 و2024، إلى ارتفاع في الموارد العادية بنسبة 12,9% في المتوسط، مما يدل على تحسن في تعبئة الموارد الجبائية وإلى أثر الإصلاحات الهيكلية المُعتمدة بالإضافة إلى الدينامية الاقتصادية الإيجابية. ونسبة إلى الناتج الداخلي الخام، ارتفعت الموارد العادية من 19,9% سنة 2020 إلى 23,3% سنة 2024، أي بزيادة قدرها 3,5 نقطة.

ويعزى ارتفاع **الموارد العادية** إلى المساهمة المهمة للموارد الجبائية التي شكلت في المتوسط 81,9% من الموارد العادية خلال نفس الفترة. وهكذا، سجلت الموارد الجبائية ارتفاعا سنويا متوسطا بنسبة 10,8%، وذلك بفضل ارتفاع موارد الضريبة على الشركات (+9,6%)، والضريبة على الدخل (+10,6%)، والضريبة على القيمة المضافة (+12,4%)، والضريبة الداخلية على الاستهلاك (+7,4%). ونتيجة لذلك، انتقلت **الموارد الجبائية**، نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، من 17,2% سنة 2020 إلى 18,8% سنة 2024، أي بزيادة قدرها 1,5 نقطة من الناتج الداخلي الخام.

أما **الموارد غير الجبائية**، فقد سجلت ارتفاعا سنويا متوسطا بنسبة 25,7% بين سنتي 2021 و2024. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع باقي الموارد بنسبة 29,6% خاصة تلك المرتبطة بآليات التمويل المبتكرة، إضافة إلى زيادة الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية بنسبة بلغت 14,7%. وبلغت الموارد غير الجبائية، نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، 4,2% سنة 2024 مقابل 2,4% سنة 2020، أي بزيادة تعادل 1,9 نقطة.

موازا مع ذلك، سجلت **النفقات الإجمالية** دينامية تصاعدية، خلال الفترة 2021-2024، بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 7,7%، مدعومة أساسا بالمجهودات الميزانية المهمة المتخذة لأجل تنفيذ الإصلاحات والمشاريع المهيكلة، لا سيما في إطار تعزيز أسس الدولة الاجتماعية ودعم دينامية الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من ارتفاع هذه النفقات، فإن نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام قد تراجعت بنحو 0,8 نقطة، لتنتقل من 27,6% سنة 2020 إلى 26,7% سنة 2024.

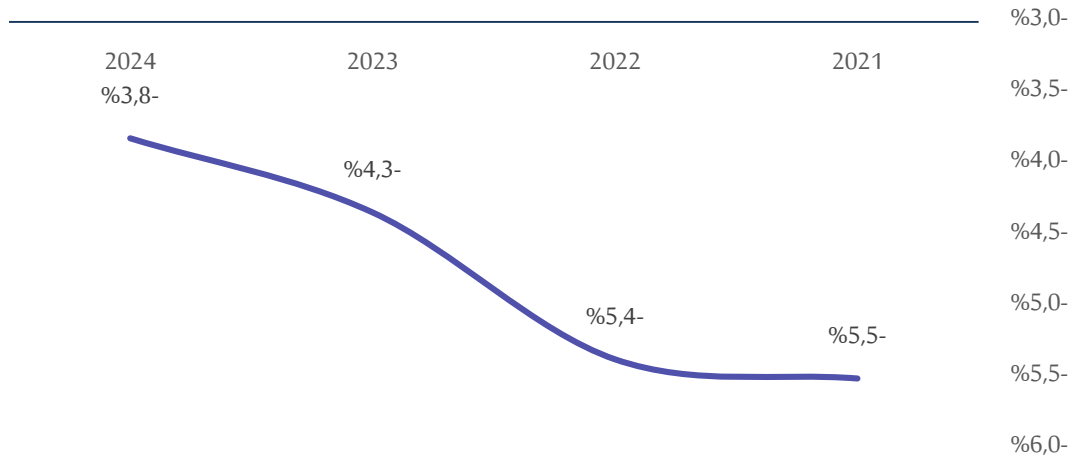
ويبرز تحليل بنية النفقات الإجمالية هيمنة النفقات العادية مقارنة بنفقات الاستثمار، حيث ارتفعت النفقات العادية بنسبة 7,5% في المتوسط، خلال الفترة 2021-2024، ارتباطا بارتفاع نفقات الموظفين بنسبة 5,4%، وارتفاع نفقات السلع والخدمات الأخرى بنسبة 10,4%، وارتفاع تكاليف فوائد دين الخزينة بنسبة 5,6%، وارتفاع نفقات المقاصة بنسبة 17,1%. كما تجدر الإشارة إلى الانخفاض التدريجي في نسبة النفقات العادية من إجمالي النفقات منتقلة من 76,4% سنة 2021 إلى 72,5% سنة 2024، وهو ما يعكس الجهد الميزانياتي المهم المبذول لصالح الاستثمار.

فضلا عن ذلك، ارتفعت **نفقات الاستثمار** في المتوسط بنسبة 8,1% سنويا، خلال الفترة 2021-2024، أي ما يمثل في المتوسط 7% من الناتج الداخلي الخام. وتعكس هذه الدينامية الالتزام المستمر للدولة بتطوير البنية التحتية وتنفيذ المشاريع المهيكلة الأساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتعزيز صموده على المدى الطويل.

وتجدر الإشارة إلى أن **الاستثمار العمومي** سجل ارتفاعا بنسبة 6% سنة 2024. ويعود ذلك إلى عدة عوامل من بينها تسريع وتيرة بعض المشاريع والأوراش المهيكلة، خصوصا في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب والسقي، واستعدادات المغرب لاستضافة التظاهرات الرياضية المقبلة، وعلى رأسها كأس إفريقيا للأمم 2025 وكأس العالم 2030.

ووفقا لهذه التطورات في الموارد والنفقات، سجل **عجز الميزانية** تراجعا ملحوظا خلال السنوات الأربع الأخيرة. فابتداء من سنة 2021، سجل هذا العجز تراجعا تدريجيا ليصل إلى 3,8% من الناتج الداخلي

الخام سنة 2024، وذلك بفضل فائض الرصيد العادي الذي بلغ 62,9 مليار درهم سنة 2024، أي ما يعادل 3,9% من الناتج الداخلي الخام.



المصدر: وزارة الإقتصاد و المالية، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 1 : تطور رصيد الميزانية نسبة للناتج الداخلي الخام

وقد تحقق هذا التراجع في عجز الميزانية في سياق اتسم بمجهود ميزانياتي مهم يهدف إلى مواجهة تداعيات الأزمة الصحية، والحد من تسارع ارتفاع الأسعار، وتنشيط الاقتصاد، بالإضافة إلى إطلاق إصلاحات اجتماعية هيكلية. وهو ما يدل على أهمية الجهود المبذولة لتعزيز نجاعة المالية العمومية.

بالفعل، أطلق المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، خلال السنوات الأخيرة، مسارا متواصلا من الإصلاحات الهيكلية، التي تهدف إلى تعزيز نجاعة واستدامة المالية العمومية وإنعاش النمو الاقتصادي. وتشمل هذه الإصلاحات، على وجه الخصوص، إصلاح النظام الجبائي (تطبيق القانون الإطار رقم 69-19 الصادر في 2021) وتعميم الحماية الاجتماعية وإعادة هيكلة القطاع العمومي (اعتماد سياسة الدولة المساهماتية في 2024) وتعزيز الاستثمار العمومي والخاص (تنفيذ ميثاق الاستثمار وتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار)، فضلا عن إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية. ورغم تقدم هذه الإصلاحات بوتيرة متفاوتة، إلا أنها تتواجد في مراحل متقدمة من التنفيذ.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش، وتمشيا مع التزامات البرنامج الحكومي، **يرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2026 على أربعة محاور رئيسية وهي:** توطيد المكتسبات الاقتصادية لتعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة؛ إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المتدمجة؛ مواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية؛ وكذا مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية.

ومن المتوقع، استنادا إلى الفرضيات المعتمدة القائمة على محصول حبوب يقدر بنحو 70 مليون قنطار، و65 دولارا للبرميل كمتوسط سعر نفط برنت، وسعر صرف الأورو مقابل الدولار في حدود 1,11، وارتفاع الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب بنسبة 2,3% (دون احتساب منتجات الفوسفات ومشتقاته)، أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد الوطني 4,6% سنة 2026 وأن يستقر عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام.